

عربي. وهنا أيضاً، لا بد من الإشارة إلى أن حديثاً يدور بين أوساط معينة أن حفتر ونجله خالد أسسا قبل مدة شركة في الإمارات، تسعى إلى جني أرباح مادية لسببين: «تمويل جزء من معاركهم، وتعزيز ثروة شخصية خشية إزاحتهم من المشهد في ظرف ما». هذه أحاديث لا يمكن تأكيدها. لكن هل يمكن القول إن خروج سيف الإسلام و«رجالاته» يهدد مشروع حفتر؟ أو في أقل تقدير، يؤسس أصلاً لمشروع بديل؟

خط الأوراق

السنوسي يُشارك في إفطار في طرابلس نفسها، بعد ثلاثة أيام على خروج سيف الإسلام من سجنه؛ الحدث ضخم! ماذا بقي من «إرث 2011» الليبي؟ صحّ الخبر أو لا، فإنّ أمراً كبيراً حصل في ليبيا.

لا تفسير واضحاً. الباحث التونسي يوسف الشريف يبدي اعتقاده بأن «تسارع الأحداث، أي التدخل المصري وتدني الدور القطري، دفع مجموعات على الأرض إلى تعديل رأيها». ووسط تشديده، في حديث سريع، على أنّ عملية إخلاء سبيل سيف الإسلام «لا تزال غامضة»، فإنه يوضح أنّ «النظام السابق، ممثلاً بسيف الإسلام وغيره، يُمكن أن يكون مضاداً مناسباً لحفتر وجماعته، أو على الأقل عامل تقسيم للكتلة

المهددة لقوات طرابلس ومصراته». يواصل الباحث التونسي القريب من الملف الليبي مستطرداً: «إنّ إخراجهم من السجن والتفاوض معهم يمكن أن يترك لجماعة طرابلس ومصراته متسعاً للمشاركة السياسية في المستقبل، (وذلك في حال عادوا إلى المشهد بقوة، أي إن من غير المستبعد أن نرى تحالفاً بين الإسلاميين والقذافيين (ضد حفتر)، على غرار ما حصل في تونس بين النهضة والتجمع (حزب بن علي المنحل)، وفي سنوات الثورة المصرية الأولى بين الإخوان والجيش».

كثيرة هي تعقيدات الساحة الليبية راهناً. وحدهم من يتابعون الملف الليبي يراهنون على الوقت لمحاولة فهم ما يبدو أنه خلط للأوراق... أما الأحداث فكانها تأخذ أقصى سرعة لها منذ مقتل معمر القذافي في سرت في تشرين الأول 2011، وانتهاء نحو 42 عاماً من حكمه لبلاد يعود رجاله، سياسياً، اليوم إليها.

أنّ هناك من «لا يُجاهر باقتناعه بحلّ عبر سيف الإسلام». لكن، هل هو يفتح فعلاً الباب أمام «حل»؟

يفترض البعض اليوم أنّ الأطراف الغربية التي يمكن لها التأثير في ليبيا (الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا) تُدرك أنه بات من الصعب التوصل إلى حل ليبي داخلي، وإنّ ما يهمهم بات مسائل محددة على علاقة بضبط «موجات الهجرة» إلى أوروبا ويملف «داعش».

ربما هم لا يريدون حلاً، يعقب أحد المتابعين. وتتقاطع بشأن سيف الإسلام مع الاعتقاد بأنّ سيف الإسلام يُشكل بديلاً من خليفة حفتر، يُمكن التوصل معه إلى حل سياسي (رغم أنه ملاحق من المحكمة الجنائية الدولية ومحكوم عليه بالإعدام في 2015 من قبل محكمة في طرابلس).

لكن لماذا يكون «بديلاً من حفتر»؟ الباحث الجزائري حسني عبيدي يُجيب صراحة لدى سؤاله، بالقول: «إنّ خليفة حفتر «يُمثّل رجل مرحلة، وليس رجل ليبيا (المستقبل)».

قيل إنّ السنوسي وعدداً آخر من رموز القذافيين ظهروا علناً في طرابلس

بضيف أنّ شخصية سيف الإسلام قد تكون مقبولة أكثر لدى الإسلاميين مقارنة بحفتر، وذلك لعلاقته مع بعض منها في ما قبل 2011. لكن عبيدي يستدرك بأنه، في الأساس، من غير المعروف إذا كان لسيف الإسلام مشروع حالياً، «خاصة أنه لم يدل بتصريح بعد» (حتى مساء أمس). ويملّح الباحث الجزائري إلى أنّ حفتر نفسه يبدو كأنه لم يتخذ قراراً بعد، لأنّ بعضاً من فريقه قد «يروون في التحالف مع سيف الإسلام مخاطرة».

هنا لا بد من التفصيل قليلاً، والقول إنّ حفتر لا يمثل حقيقة شخصية «قذافية». هو ربما «مشروع قذافي جديد»، كما يصفه معارضوه. الماضي أيضاً لا يجمعه مع «القذافيين». فهو حاول في نهاية الثمانينات قيادة انقلاب ضد معمر القذافي، قبل أن يتحوّل «في وقت لاحق إلى رجل السي أي إيه بعد لجوئه إلى الولايات المتحدة»، كما يقول دبلوماسي

أقامت مادبة إفطار رمضانية جماعية لرموز النظام السابق الذين كانوا معتقلين في سجن الهضبة مع ذويهم وأقاربهم وأعيان قبائلهم، وذلك في فندق المهاري في العاصمة طرابلس»، مضيفاً أنّ «مصدراً مقرباً من أحد المعتقلين قال إن مادبة الإفطار حضرها مدير المخابرات الأسبق عبدالله السنوسي، وعبدالله منصور، والساعدي معمر القذافي، والبغدادي المحمودي، وأبو زيد دوردة، وعدد من المعتقلين الآخرين، ومشايخ وأعيان من قبائل المقارحة وأولاد سليمان والقذافة والنوابل والرحيبات ووزو المعتقلين». وأشار آخرون إلى أنّ هيثم التاجوري (تاجر الأمن في طرابلس، بكل ما للكلمة من معنى) هو من نظم «الإفطار» في الفندق الذي يسيطر عليه.

نفى بعضهم الخبر، لكنّ الأحاديث عن «رجال القذافي» باتت شائعة في هذه الأيام. وهي تتكاثر بعد إخلاء سبيل سيف الإسلام» يوم الجمعة الماضي. ذكر أيضاً في هذا السياق أنّ من بين من تمّ الإفراج عنهم في الأيام الماضية كلاً من «العميد ناجي مسعود حريز، العميد الشريف محمد بن نيران، العميد الشريف بن نيران غمبض، العقيد فتحي إبراهيم مبروك، العقيد محمد عبد الرحيم عبدالله، والمقدم سالم اعويديات».

إذا صحت أنباء كهذه، فإنّ اسمي سيف الإسلام والسنوسي، وهو أحد أشهر رجال المخابرات العربية، قد يكفيان وحدهما، لبت «عودة القذافي». أحد «الخبثاء» علق على الأمر مازحاً: «قد يرفد الروائي الجزائري ياسمينه خضرة روايته (ليلة الرئيس الأخيرة) عن القذافي بجزء ثان، يتمحور حول عودته». ليس الوقت للمزاح ربما، إذ هنا أيضاً تُستذكر مسرحية «الملك يلهو» لفكتور هوغو، التي يشير فيها إلى «المجنون الذي في حال أراد الانتقام، هزّ العالم». فهل تكون أمام «مجنون يهزّ» ليبيا المدمامة أصلاً؟ عند هذه الأسئلة تحديداً، ينتقل الأدب (السياسي) بسلاسة إلى خشبة السياسة الصرفة.

عهد الانتقام؟

في الظاهر، إنّ معظم الأطراف الليبية أعلنت صراحة رفضها لعملية «إخلاء سبيل» سيف الإسلام. الأکید



مسألة وقت

السعودي التي مثلت بذاتها نقطة اختلاف، ذكر أنه بالعودة إلى أحكام محكمة العدل الدولية في قضية «جرينلاند الشرقية» بين النرويج والدنمارك، نجد أنّ وزير خارجية النرويج صرّح بأن الجزر تتبع الدنمارك، وحينما دخلوا تحكيماً دولياً جاء القرار بأن تصريح الوزير يعتدّ به دون أي إجراء آخر. على الضفة المقابلة، وبينما أعلنت أحزاب «الدستور» و«الكرامة» و«التحالف الشعبي» و«المصري الديمقراطي» و«الإصلاح والتنمية» مواقف رافضة للاتفاقية كلياً، تارّجحت مواقف أحزاب الغالبية النيابية، مثل «الوفد» و«المصريين الأحرار»، وذلك متصل بتباين مواقف أعضاء الأحزاب الذين تؤيد غالبيتهم أنّ الجزيرتين سعوديتان. كذلك فإنّ «الوفد» الذي صوت رئيس كتلته البرلمانية، بهاء أبو شقة، على الموافقة على «سعودية تيران وصنافير»، هو الحزب نفسه الذي أعدّ تقريراً قبل أسابيع يؤكّد مصرية الجزيرتين. بعد ذلك، أعلن رئيس البرلمان إحالة

تعرض المستندات الرسمية. وبين رواية الحكومة والبرلمان من جهة، ورواية فاروق ومعارضى الاتفاقية من جهة أخرى، نأى الجيش عبر ممثل القوات المسلحة، اللواء مجد الدين بركات، بنفسه عن المشهد، قائلاً إنّ الأخيرة لم تتدخل في اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع السعودية «من قريب أو بعيد... إلا من الناحية الفنية»، مضيفاً أنّ الجيش «لم ولن يفرط في ذرة تراب من الأرض المصرية». وأشار بركات إلى أنّ جميع المواد في الاتفاقية لا تتحدث عن جزيرة، بل عن نقاط أساسية، وهناك اليئان لتعيين الحدود البحرية، ووطنية عبر التشريع الوطني الذي يحدد نقاط الأساس، ودولية عبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار».

وقال ممثل الجيش إنه «لم تسلم نقطة دماء مصرية واحدة على الجزيرتين، ولدى القوات المسلحة توثيق كامل بجميع الشهداء وأماكن وجودهم على مستوى الجمهورية». وحول الأثر القانوني للخطابات المتبادلة والمفاوضات مع الجانب

نواب كتلت (25 - 30) إلى «لجنة القيم» بعد اشتباكهم لفظياً وبالأيدي مع زملائهم داخل القاعة أثناء المناقشات، علماً بأن عبد العال لم يسمح سوى بعرض وجهة نظر واحدة، وسمح بالسخرية من أولئك النواب والإساءة لهم مقابل الترخيص والتهديد بالتحقيق معهم. وجراء ذلك، طلبت النائب في التكتل نفسه، نادية هنري، من زملائها تقديم استقالة مسببة من البرلمان والنزول إلى الشارع من أجل المطالبة برفض تمرير الاتفاقية، وهي الجهود التي استمر التنسيق فيها حتى ساعة متأخرة من مساء أمس. كذلك، أطلق نواب (25 - 30) حملة من أجل الضغط على رئيس البرلمان ليكون التصويت على الاتفاقية في الجلسة العامة (اليوم) بالنداء والأسم، وهو ما تبناه النائب هيثم الحريري، مطالباً بالتزام عبد العال نص المادة 325 من لأئحة المجلس، بعدما لاحظ تلاعب الأمانة العامة بطلبه الحصول على نموذج لجمع توقيعات النواب لإلزام عبد العال بتطبيق هذه المادة تحت حجة طباعة نماذج جديدة.

47 في المئة ممن سلمهم استطلاع راي اكدوا انهم لن يوافقوا على «التسليم» (الأضواء)

